



حقوق الإنسان

ع "معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"



#مشاركات المؤسسة

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تعقد لقاءً تعريفياً لممثلي البرلمانات الآسيوية



عقدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مجلس النواب، لقاءً تعريفياً لوفد البرلمان الآسيوي الذي يضم نواب وأعضاء ورؤساء وفود من نحو 23 برلماناً آسيوياً، حيث يزور الوفد حالياً مملكة البحرين للمشاركة في أعمال اجتماع اللجنة المعنية بالشؤون الاقتصادية والتنمية المستدامة التابعة للجمعية البرلمانية الآسيوية.

وفي مستهل كلمته، رحب المهندس علي أحمد الدرزي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بأعضاء الوفد الزائر، متمنيا لهم طيب الإقامة في مملكة البحرين، ومتطلعا في أن تتكلل اجتماعات الجمعية البرلمانية الآسيوية في المملكة بالنجاح والتوفيق.

وقال الدرزي: "أن ما تشهده المملكة من تقدم بارز في المجالات كافة، جاء بفضل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، الذي يبادر في إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لإيمان جلالته بالحاجة الوطنية للتعامل بمسؤولية مع قضايا حقوق الإنسان في المملكة، مثمنا في ذات الوقت الحرص الذي توليه الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وما تقدمه من دعم ومساندة لتسهيل عمل المؤسسة الوطنية في ضوء الدور الأساسي والمحوري الذي تضطلع به في مجال حقوق الإنسان.

وأكد الدرزي، على أهمية هذه الزيارات للاطلاع على الإنجازات والتقدم الحاصل في المملكة على جميع الأصعدة بشكل عام، وحقوق الإنسان بشكل خاص بفضل منظومتها التشريعية والعدلية والحقوقية التي مكنتها من أن تكون في مصاف الدول المتقدمة.

وثن الدرزي، في ختام كلمته، ما يقوم به مجلسي النواب والشورى من أعمال وإنجازات لخدمة الوطن والمواطنين، ودعمهم لعمل المؤسسة لتحقيق الأهداف والتطلعات المشتركة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، مؤكداً حرص المؤسسة على توثيق التعاون والتنسيق مع المجلسين لإبراز الجهود البحرينية النبيلة في مجال حماية حقوق الإنسان.

من جانبه، نوه سعادة النائب أحمد صباح السلوم نائب رئيس الجمعية البرلمانية الآسيوية، رئيس اللجنة المعنية بالشؤون الاقتصادية والتنمية المستدامة بالجمعية، خلال الكلمة التي ألقاها، بسجل النهضة التشريعية في مملكة



البحرين الذي يأتي على قائمة منجزاتها، خاصة فيما يتعلق القوانين والتشريعات المرتبطة بحقوق الإنسان كقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص، وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والقوانين التي تختص بحماية المرأة من العنف الأسري، وحماية الطفل من الإيذاء، إلى جانب حفظ الحقوق في إطار قانون العمل، وغيرها من التشريعات والقوانين التي تركز في أساسها على حماية حقوق الإنسان.

وأكد السلوم على قاعدة العمل المشترك التي تجمع بين المجلس النيابي مع المؤسسة الوطنية في ظل مشتركات وثيقة وغايات موحدة تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين وفقاً للمواثيق والاتفاقيات الدولية.

وقال السلوم: "نضع اليوم على طاولة الحوار قضايا هامة وجوهرية ينطوي عدد منها على أبعاد حقوقية لاتصالها بأهداف التنمية المستدامة كمشروع قرار يتعلق بالبيئة، وآخر يتصل بالقضاء على الفقر، بالإضافة إلى المبادرات التي ترتبط بالمناخ واتخاذ تدابير لتحفيز التمويل الأخضر وغيرها من المشاريع".

هذا وتضمن اللقاء عرضاً مصوراً عن الدور الذي تضطلع به المؤسسة الوطنية في نشر وتعزيز وحماية حقوق الإنسان

في المملكة، وما قامت به من جهود وما حققته من إنجازات مهمة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي خلال العقد الماضي، ودورها الاستشاري في رفع التوصيات الخاصة بحقوق الإنسان إلى السلطات الدستورية الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) حول مختلف المواضيع الحقوقية سواء لبحث موائمة التشريعات الوطنية مع الصكوك الدولية، أو لاقتراح تعديل أو إنشاء تشريعات جديدة، بالإضافة إلى تقديم التقارير السنوية والتقارير الموازية والتي يتم تقديمها لهيئات المعاهدات بمجلس حقوق الإنسان، وآلية الاستعراض الدوري الشامل ولجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق).

وفي ختام اللقاء، تقدم الوفد بجملة من التساؤلات المتعلقة بآلية عمل المؤسسة، كما تم تبادل وجهات النظر حول عدد من

المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وأعربوا عن شكرهم وتقديرهم للمؤسسة على حسن الاستقبال والضيافة.





العقوبات والتدابير البديلة، من خلال التوسع في تطبيقه وإشراك الجميع بمن فيهم رواد الأعمال ورؤساء مؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ ما جاء فيه؛ لأن القطاع الخاص هو المحرك الرئيس لعجلة التنمية الاقتصادية المستدامة. وأضاف، «لا بد من الإشادة بالدور البارز الذي تضطلع به وزارة الداخلية في تنفيذ أحكام هذا القانون، والذي يسهم في إدماج المستفيدين من المحكوم عليهم في المجتمع، وبما يحقق الوقاية من الجريمة وعدم معاودتها، وتعزيزاً لمكانة مملكة البحرين في ملف حقوق الإنسان بما يتوافق مع أعلى المعايير المتبعة عالمياً».

وعبر الدرازي عن جليل شكره وامتنانه وتقديره لجميع المشاركين في برنامج ريادة الأعمال للمستفيدين من العقوبات البديلة، والذي يأتي تنظيماً من أجل التأكيد على أهمية مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ قانون العقوبات والتدابير البديلة، والذي كان للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان دور بارز في تفعيله وترؤس فريق عمل العام الماضي، مع عدد من الشركاء، بهدف دعم وتعزيز حقوق الإنسان في مملكتنا الغالية.

وأكد أن البرنامج نتاج للرغبة الحقيقية لدى جميع الشركاء لإنجاح المبادرة الوطنية التي تهدف إلى تعزيز الإمكانات للتطبيق الفعال لما ورد في قانون

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في حفل تدشين برنامج ريادة الأعمال للمستفيدين من العقوبات البديلة



شاركت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في حفل تدشين برنامج ريادة الأعمال للمستفيدين من العقوبات البديلة، الذي أقيم بمقر مبنى غرفة صناعة وتجارة البحرين، لبدء تدريب 25 مستفيداً من العقوبات البديلة في برنامج ريادة الأعمال لمدة 6 أشهر.

وبهذه المناسبة، أكد المهندس علي الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن هذه المبادرة الوطنية تهدف إلى تعزيز الإمكانات للتطبيق الفعال لما ورد في قانون العقوبات والتدابير البديلة، من خلال التوسع في تطبيقه وإشراك الجميع بمن فيهم رواد الأعمال ورؤساء مؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ ما جاء فيه، لكون القطاع الخاص هو المحرك الرئيس لعجلة التنمية الاقتصادية المستدامة، مضيفاً أن الإسهام في تطبيق هذا القانون جزء من الواجب الوطني والشراكة المجتمعية، والتي تتماشى تماماً مع رؤية مملكة البحرين وتطلعاتها لتكون نموذجاً يحتذى به لكل دول العالم في التطبيق الأمثل لكل ما ورد في التشريعات الوطنية والمعايير الدولية التي تركز على ترسيخ مبادئ التطوير بالمنظومة العدلية والقضائية

وبهذه المناسبة، أكد المهندس علي الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن هذه المبادرة الوطنية تهدف إلى تعزيز الإمكانات للتطبيق الفعال لما ورد في قانون العقوبات والتدابير البديلة، من خلال التوسع في تطبيقه وإشراك الجميع بمن فيهم رواد الأعمال ورؤساء مؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ ما جاء فيه، لكون القطاع الخاص هو المحرك الرئيس لعجلة التنمية الاقتصادية المستدامة، مضيفاً أن

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل وفدا من موظفي مجلسي النواب والشيوخ بالولايات المتحدة الأمريكية



به المؤسسة الوطنية في نشر وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، وجهودها في متابعة المواضيع ذات الشأن الحقوقي وفقاً للاختصاصات الموكلة إليها في قانون إنشائها.

وأكد الدرازي على أهمية استمرار هذه الزيارات لمملكة البحرين للوقوف على المستوى الحقوقي في أرض الواقع وبشكل صحيح.

عقد المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، لقاء تعريفياً مع وفد يضم عدداً من موظفي مجلسي النواب والشيوخ بالولايات المتحدة الأمريكية، بمناسبة الزيارة الرسمية التي يقوم بها الوفد لمملكة البحرين.

وخلال اللقاء الذي حضره عدد من أعضاء مجلس المفوضين، اطلع الدرازي الوفد على الدور الذي تضطلع

تصريح رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن إلغاء المادة (353) من قانون العقوبات



تحقيق الردع العام والخاص وسيعزز مبدأ عدم الإفلات من العقاب من جانب، وسيرفع الضغوطات عن المرأة المتضررة التي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى قبولها بالأمر الواقع في حال الاعتداء واعفاء المتسبب من تبعات جرمه من خلال الزواج من ضحيته من جانب آخر.

ولفت الدرازي إلى أن إلغاء هذه المادة يتسق مع الاتفاقيات الدولية المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشكل عام، واتفاقية جنيف الرابعة لتحقيق الحماية للمرأة بشكل خاص، ويضع البحرين بجانب الدول المتقدمة على المستوى الدولي فيما يتعلق بدعم المرأة وحماية كرامتها وحقوقها، مؤكداً دعم المؤسسة الوطنية التام لكافة الجهود التي تسهم في رفع مستويات الحماية للمرأة وتعزيز الأمن والاستقرار الأسري والمجتمعي.

أوضح المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أن قرار السلطة التشريعية بالموافقة على إلغاء المادة (353) من قانون العقوبات، جاء متوافقاً مع مرئيات المؤسسة لمجلس النواب عام 2020، والتي أوصت على ضرورة اعتبار الاغتصاب جريمة يجب المعاقبة عليها، ووجوب معاقبة الجاني كي لا يفلت من العقاب، كونها من جرائم الاعتداء على العرض، إضافة إلى الاعتداء على الحرية العامة، والاعتداء على حصة جسم الإنسان، وتسبب أضرار ليست جسدية فقط وإنما لها أضرار نفسية عميقة من الصعب التعافي منها لأمد طويل.

وقال الدرازي: "على الرغم من أن البحرين لا تشهد حالات اغتصاب بشكل كبير نظراً للوعي المجتمعي والجهود الأمنية المحمودة لمنع تلك الجرائم قبل حدوثها، إلا أن إلغاء هذه المادة سيساهم وبشكل كبير في

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في ندوة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان



وناقشت الندوة ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من إجراءات تعسفية بحقوقهم المشروعة التي كفلتها الصكوك والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، كما صدر في ختام الندوة بيان تم التأكيد فيه على رفض كافة محاولات الانتقاص من حقوق الفلسطينيين التي أكدت عليها قرارات الأمم المتحدة وطالبت باحترامها وإعمالها بشكل تام.

شارك المستشار ياسر غانم شاهين أمين عام المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وعدد من موظفي الأمانة العامة بالمؤسسة، في ندوة إحياء الذكرى الخامسة والسبعين للنكبة الفلسطينية، التي نظمتها الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بمشاركة عدد من المختصين والخبراء في مجال حقوق الإنسان وممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

بتكليف من ملك البلاد المعظم، وزير الديوان الملكي يتسلم التقرير السنوي العاشر للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان



وتناول التقرير السنوي العاشر للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان جهود المؤسسة وأنشطتها المبذولة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان بشكل عام، بالإضافة إلى الآراء الاستشارية المرفوعة من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى السلطات الدستورية.

ومن جانبه، تقدم الدرازي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن كافة أعضاء مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، على رعايته الدائمة لحقوق الإنسان، وعلى توجيهات جلالاته لبذل المزيد من الجهود للارتقاء بمنظومة حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها بما يتوافق مع الطموحات التي تتبناها قيادة جلالته الملك المعظم ويتمناها جميع أبناء البحرين بما يعزز من مكانة المملكة بين الدول المتقدمة في هذا المجال.

بتكليف من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم حفظه الله ورعاه، استقبل معالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة وزير الديوان الملكي، المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، الذي رفع إلى معاليه التقرير السنوي العاشر للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

وعبر معالي وزير الديوان الملكي عن تقديره للجهود التي تبذلها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين في ظل العهد الزاهر لجلالة الملك المعظم، وفقاً للمبادئ الحقوقية الواردة في ميثاق العمل الوطني والدستور والقوانين والتشريعات ذات الصلة، بالإضافة إلى الصكوك والمعاهدات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها مملكة البحرين.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في الدورة الـ (21) للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي



شاركت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة في الدكتور مال الله الحمادي عضو مجلس المفوضين رئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق بالمؤسسة، في أعمال الدورة الحادية والعشرين للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي، التي عقدت في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.

وناقشت الدورة على مدار يوم كامل، الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لدول منظمة التعاون الإسلامي بمشاركة واسعة من الخبراء الدوليين من الأمم المتحدة والمؤسسات المتخصصة في منظمة التعاون الإسلامي وعدد من رجال الأعمال في مجالات متعددة، إلى جانب ممثلين عن الدول الأعضاء والدول المراقبة في المنظمة ومؤسساتها الوطنية المعنية بحقوق الإنسان.

كما هدفت الدورة إلى مناقشة التحديات وتقييم التقدم المحرز على الصعيد دون الإقليمي وفرص موازنة الصكوك القانونية، واقتراح سبل تعزيز الوعي بهذا الموضوع الهام، بالإضافة إلى تحليل المبادرات الدولية والإقليمية ومبادرات منظمة التعاون الإسلامي القائمة، والأطر المعيارية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، فضلاً عن فهم متطلبات العناية الواجبة بحقوق الإنسان للشركات الدولية والإقليمية والوطنية، وخطة التنمية المستدامة 2023، مع تحديد التحديات الرئيسية لمنع وقوع انتهاكات حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية والتصدي لها.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تحضر جلسة محاكمة

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



وقد رأت المؤسسة عدم وجود شبهة مخالفة قانونية تتعلق بالمساس أو انتهاك الحق في ضمانات المحاكمة العادلة حيث تم الاستماع لجميع الأطراف بمن فيهم المتهم، والسماح لهيئة الدفاع بتقديم مذكرات الدفاع والمرافعة الشفوية.

ويمكن التواصل مع المؤسسة الوطنية من خلال الخط الساخن المجاني (80001144)، أو عبر تطبيق الهواتف النقالة NIHR Bahrain، أو الموقع الإلكتروني: www.nihr.org.bh

بناء على الولاية الواسعة الممنوحة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والاختصاص الممنوح لها بموجب أحكام قانون إنشائها قامت المؤسسة بحضور جلسة محاكمة لأحد المتهمين أمام محكمة الاستئناف العليا الجنائية الأولى للوقوف على مجريات المحاكمة ورصد ما يحتمل أن يقع فيها من انتهاكات لأحد حقوق المتقاضيين تحت إطار محاكمة عادلة وفقاً لما ورد في المعايير الدولية والتشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان.



المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان تنظم محاضرة تعريفية للمشاركين في البرنامج العيادي للتأهيل المهني بجامعة البحرين



عقدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، محاضرة تعريفية للطلبة المشاركين في البرنامج العيادي للتأهيل المهني لطلبة كلية الحقوق بجامعة البحرين، قدمها عدد من الكوادر المختصين بإدارة الشؤون القانونية والتدريب ومركز الاتصال وتلقي الشكاوى بالمؤسسة، تناولوا خلالها عدد من المحاور ذات العلاقة باختصاصات ودور المؤسسة في المجال الحقوقي، وآلية إعداد التقارير الحقوقية، بالإضافة الى تقديم شرح حول آلية تلقي الشكاوى وتقديم المساعدات عبر مركز الاتصال وتلقي الشكاوى بالمؤسسة.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في معرض يوم المهن الثامن عشر الذي نظمته كلية البحرين الجامعية



شاركت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في معرض يوم المهن الثامن عشر، الذي أقامته كلية البحرين الجامعية بحضور سعادة السيد جميل بن محمد علي حميدان وزير العمل، وبمشاركة عدد من المؤسسات والشركات العاملة في القطاعين العام والخاص.

التوظيف في القطاع الخاص، وترشيد اختيارات الشباب نحو التخصصات المطلوبة في سوق العمل، الى جانب التقاء خريجي الجامعة بالجهات المشاركة، فضلاً عن تعريف الطلبة بمبادرات التوظيف التي تنفذها الوزارة وبرامج التدريب المتوفرة بالتعاون مع صندوق العمل (تمكين).



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقوم بحضور جلسة محاكمة

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



المحاكمة العادلة حيث تم الاستماع لجميع الأطراف، محامي المتهم والمدعي بالحق المدني، والسماح لهم بتقديم طلباتهم ودفعهم، كما أن القاضي كان متعاوناً ومتوازناً في منح كل طرف الوقت الكافي لتقديم دفاعه.

وتؤكد المؤسسة أن حضورها لجلسات المحاكمات يأتي لغرض الاطلاع والتحقق من صحة الإجراءات القضائية وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة في محاكمة المتهمين.

ويمكن التواصل مع المؤسسة الوطنية من خلال الخط الساخن المجاني (80001144)، أو عبر تطبيق الهواتف النقالة NIHR Bahrain، أو الموقع الإلكتروني: www.nihr.org.bh

بناء على الولاية الواسعة الممنوحة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والاختصاص الممنوح لها بموجب أحكام قانون إنشائها قامت المؤسسة بحضور عدد (2) جلستين بشأن محاكمة المتهم (ك.ر.) في جريمة اختلاس وتبديد وإتلاف معدات، أمام المحكمة الصغرى الجنائية الثالثة، للوقوف على مجريات المحاكمة ورصد ما يحتمل أن يقع فيها من انتهاكات لأحد حقوق المتقاضين تحت إطار محاكمة عادلة وفقاً لما ورد في المعايير الدولية والتشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وقد رأت المؤسسة عدم وجود شبهة مخالفة قانونية تتعلق بالمساس أو انتهاك الحق في ضمانات



كما تم تقديم نبذة عن دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان واختصاصاتها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين.



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم عدد من المحاضرات التوعوية لطلبة مدرسة شويكات الدولية



أبرزها الحق في الصحة لاسيما في مجال الصحة النفسية وعلاقتها بحقوق الإنسان والتعليم، وأثرها على التنمية الشخصية والمجتمعية والاجتماعية. بالإضافة الى نبذة عن الحماية الدولية لحقوق الإنسان، فضلا عن القانون الدولي والإنساني لحقوق الإنسان ومفاهيمه العامة.

في إطار الشراكة المجتمعية مع المؤسسات التعليمية في مملكة البحرين، وتنفيذا لاستراتيجية وخطة عملها الهادفة إلى نشر الوعي بمبادئ وأسس حقوق الإنسان لجميع فئات المجتمع، نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مدرسة شويكات الدولية، محاضرات توعوية لعدد من طلبة وطالبات المرحلة الثانوية بالمدرسة، قدمها عدد من الكوادر المختصين في مجال حقوق الإنسان بالمؤسسة.

وتطرقت المحاضرة الى عدد من المواضيع



لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها العادي الرابع والعشرون



وحماية حقوقهم المقررة وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

من جانب آخر، استكملت اللجنة مناقشاتها حول الزيارات الميدانية التي ستقوم بها خلال الفترة القادمة، للوقوف على مدى استمرارية تمتع الجميع بالحقوق المنصوص عليها في التشريعات الوطنية والدولية ذات العلاقة.

عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها العادي الرابع والعشرون، برئاسة الدكتور مال الله الحمادي وعضوية الأستاذة هالة رمزي، حيث افتتحت أعمالها باستعراض ما تم بشأن قراراتها وتوصياتها السابقة، وناقشت مخرجات الزيارة التي قامت بها إلى الجمعية البحرينية لمرضى التصلب المتعدد للوقوف على متابعة شؤونهم الصحية على نحو يضمن تعزيز

لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها الثاني والعشرون



(47) حالة، وقد ناقشت اللجنة ما تم اتخاذه من إجراءات بشأن كل حالة، حيث تنوعت مواضيعها بين تلقي العلاج والرعاية الصحية في مراكز الإصلاح والتأهيل وبين استبدال ما تبقى من مدة العقوبة.

يمكن التواصل مع المؤسسة الوطنية عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144)، أو عبر الحضور الشخصي لمبنى المؤسسة.

عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها العادي الثاني والعشرون برئاسة السيدة روضة سلمان العرادي، وعضوية السيد احمد صباح السلوم، والمحامية دينا عبد الرحمن اللطي.

افتتحت اللجنة اجتماعها باستعراض الكشوفات المتعلقة بالشكاوى التي تلقتها المؤسسة، والمساعدات القانونية المقدمة والحالات التي تم رصدها من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي منذ الاجتماع الماضي، حيث تعاملت مع



لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها الثالث والعشرون



ومساعدات قانونية وحالات رصد، وقد ناقشت اللجنة الإجراءات التي اتخذت بشأن كل حالة. كما ناقشت اللجنة المساعدات المقدمة وما تم بشأنها، بالإضافة الى تقارير جلسات المحاكم التي تم حضورها من قبل المؤسسة خلال هذه الفترة السابقة.

ويمكن التواصل مع المؤسسة الوطنية عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144)، أو الحضور الشخصي لمبنى المؤسسة.

عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها العادي الثالث والعشرون برئاسة السيدة روضة سلمان العرادي، وعضوية السيد خالد عبد العزيز الشاعر نائب رئيس المؤسسة الوطنية. لحقوق الانسان.

افتتحت اللجنة أعمالها باستعراض الكشوفات المتعلقة بالشكاوى التي تلقتها المؤسسة، والمساعدات القانونية المقدمة والحالات التي تم رصدها عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي منذ الاجتماع الماضي، حيث تعاملت خلال هذا الشهر مع (52) حالة تنوعت ما بين شكاوى

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



مملكة البحرين Kingdom of Bahrain

